

التقرير السنوي

اللجنة الأسقفية للشؤون القانونية والمحاكم لعام ١٩٩٨

لجنة الشؤون القانونية والمحاكم المؤلفة من السادة الأساقفة والكهنة

سيادة المطران شكر الله حرب، المحكمة المارونية.

سيادة المطران جان حداد، المحكمة الملكية.

سيادة المطران إيلي طبي، محكمة السريان الكاثوليك.

المنسيور ميشال قاصرجي، محكمة الكلدان.

الأرشمندريت الياس رحال، محكمة الأرمن الكاثوليك.

الأب مخول فرحا، محكمة اللاتين.

عقدت اللجنة المذكورة، لهذا العام، وبكامل أعضائها سلسلة اجتماعات في مقر المحكمة المارونية في ذوق مصبح. خلال هذه الاجتماعات حاولت اللجنة التركيز على تفعيل وتنفيذ ما جاء في الإرشاد الرسولي "رجاء جديد للبنان" ووضع موضوع التنفيذ ما صدر من قرارات عن الدورة العادية لمجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان للسنة الماضية ١٩٩٧. فدرست اللجنة المواضيع التالية:

١. تأثير الثقافات المختلفة على الزواج المسيحي في لبنان.

توقفت اللجنة عند ما جاء في الإرشاد الرسولي رقم ١٥ من تأثير للثقافات المختلفة وظاهرة العلمنة على الدين المسيحي بشكل عام وعلى العائلة المسيحية بشكل خاص، ان من الناحية الأدبية والروحية وان من الناحية الاجتماعية خصوصاً بواسطة وسائل الإعلام وغيرها. مما زاد في عدد دعاوى الهجر والبطلان في السنين الأخيرة.

لذا رأت اللجنة أنه من واجبها حث سائر اللجان الأسقفية خصوصاً لجنة العائلة ولجنة التعليم المسيحي ولجنة التنشئة الكهنوتية... على العمل على مساعدة الأشخاص بالتحضير العميق والجددي للزواج المسيحي مشددين على معنى الزواج المسيحي "كسر" وعلى معنى التضحية التجرد الإنجيلي في سبيل بناء عائلة مسيحية أساسها المسيح ومحبه للكنيسة.

كما عقدت اللجنة لقاءً مشتركاً لأعضاء ورؤساء المحاكم الأخرى مع العاملين في مراكز المصالحة العائلية في أبرشية صربا المارونية، وهم من ذوي الاختصاص، فاستمعت إلى شهادتهم وآرائهم ومدى التعاون بينهم وبين المحاكم الروحية.

٢. موضوع الزواج المدني

من المواضيع الطارئة والملحة لهذا العام كان موضوع "الزواج المدني". وكان لا بد للجنة أن تقول كلمتها. لذا تقدمت بدراسة مبنية على الحق القانوني العام والإرشاد الرسولي "في وظائف العائلة المسيحية" وغيرها من المراجع، إلى الهيئة التنفيذية لمجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان، والتي بدورها أصدرت بياناً موحداً كان بمثابة الموقف والجواب الشافي والصريح للكنيسة الكاثوليكية في لبنان حول موضوع الساعة.

٣. التعاون بين المحاكم الكاثوليكية في لبنان

من باب التعاون المشترك بين المحاكم كافة، قامت اللجنة بالتحضير لإنشاء لائحة موحدة بأسماء جميع القضاة والمساعدين أصحاب الاختصاص في المحاكم الروحية. هذه اللائحة تكون بمثابة مرجع تساعد على طلب المساعدة من قبل المحاكم بين بعضها البعض، كما تسهل إحالة بعض الدعاوى من محكمة لأخرى بعد طلب الأذن الصريح من محكمة التوقيع العليا في روما. أيضاً لدفع الرؤساء الأعلى على تحسس مشكلة النقص في المحاكم من قبل أصحاب الاختصاص، والسهر على نزاهة واستقامة العاملين الحاليين فيها.

كما حضرت اللجنة سلسلة الاجتماعات التي دعت إليها المحكمة المارونية الموحدة لدرس النظام الداخلي لبعض المحاكم الروحية.

٤. المعونة القضائية للمتقاضين

نظراً إلى أهمية وكثرة طلب المعونة القضائية من قبل المتقاضين وغيرهم. لذا درست اللجنة الموضوع مستعينة بأحد المسؤولين عن المعونة القضائية في نقابة المحامين وهو الأستاذ جورج آصاف وأهم ما قاله: ان النقابة مستعدة دائماً لتقديم يد العون لكل فقير ومحتاج من المسيحيين ليس فقط أمام المحاكم الروحية لا بل أمام المحاكم المدنية. هناك شرط واحد يجب احترامه وتنفيذه من قبل المحكمة أي محكمة كانت وهو عدم تقاضي أي رسوم مباشرة أو غير مباشرة في هذه الحالة من قبل المتقاضين. وأنه هناك طلب يجب التقدم به في النقابة نفسها للحصول على محام مجاني.

هنا قررت اللجنة إبلاغ هذا الحل المتعلق بالمعونة القضائية للمتقاضين، إلى سائر السادة الأساقفة بواسطة هذا التقرير الذي سيوزع من قبل الأمانة العامة لمجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان.

أخيراً، هناك مواضيع كثيرة وشائكة ستعمل اللجنة جاهدة على درسها في السنة القادمة على سبيل المثال:

— التعاون أكثر مع سائر اللجان لتوضيح وشرح بعض الأمور القانونية الواجب تطبيقها.

— العمل على توحيد التعرفة والرسوم القضائية بين جميع المحاكم الكاثوليكية.

— السهر على تحسين القضاة بالعلم والمعرفة والتزاهة الحققة.

هذا كان عمل اللجنة للعام القضائي المنصرم وهذا هو برنامجها للعام القضائي القادم، عاملين بكل جهد وإخلاص قدر الإمكان على نشر المحبة والسهر على تطبيق العدالة المسيحية الحققة. على رب الجنود الاتكال.